قالت إنه سوف يحلّ مشاكل القطاع الزراعي

الـزراعـة تـدعـو الـبرلمـان إلى إقــرار قـانـون الــوزارة

□ بغداد / قيس عيدان

فلاحون في موسم الحصاد (ارشيف)

دعت وزارة الزراعة مجلس النواب إلى الإسراع بإقرار قانون الوزارة كونه سيحل الكثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي .

وقال مدير قسم الإعلام في وزارة الزراعة كريم التميمي لـ (المدى) :إن إقرار هذا القانون سيعالج الكثير من المشاكل منها تخصيص الأراضي الزراعية فضلاً عن مشكلة تحويل شركات التمويل الذاتي التي تعمل حالياً ضمن تشكيلات الوزارة إلى هيئات عامة تمول من موازنة الدولة بالإضافة إلى حل العديد من الجوانب القانونية .وأشار التميمي إلى أن لجنة الزراعة والبيئة في البرلمان قد عقدت عددا من اللقاءات الدورية مع المختصين في الوزارة في المجالين الزراعي والحيواني حيث تم الخروج بعدد من التوصيات بغية إقرار هذا المشروع .

من جانبه بين الخبير الزراعي سعد محمود شاكر(المدى): أن الحكومات تعمل على تشريع قانون واضح للجميع في ما يخص المجال الزراعي والحيواني من خلال اعتماده على الاستقرار والاكتفاء الذاتي للسلة الغذائية، مشيراً إلى أن ذلك احد معالم نهضة المجتمع في إعطاء نتائج ايجابية في مجال بناء قطاع حيوي .

وأضاف شاكر :إن العراق في عام ١٩٧٠ شهد استقرار ذاتياً في مجالي الزراعة والإنتاج الحيواني بل كان احد الدول المصدرة لعدد من المحاصيل ولكن مع بداية عام ١٩٨٠ ومارافقه من حروب حتى عام ٢٠٠٣ شهد هذا القطاع إهمالا جديداً وكانت النتائج أكثر سلبية .

ويذكر أن وزير الزراعة بحث خلال استقباله رئيس لجنة النزاهة البرلمانية بهاء الاعرجي عدداً من المواضيع المهمة، كالمشاريع والبرامج التي تقوم وزارة الزراعة بتنفيذها في عموم المحافظات، والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي .

ويعد العراق من أكثر بلدان المنطقة والعالم تراجعا في الإنتاج الزراعي على الرغم من تمتعه بالكثير من المزايا الذي تؤهله ليكون بلدا زراعيا من الدرجة الأولى ، وقد أدى هذا التراجع إلى أن يكون السوق العراقي مكانا لتصريف المنتجات الزراعية للكثير من دول الجوار ، مما جعل المزارع والفلاح العراقي يعزف بشكل كبير عن زراعة أرضه .

ويذكر أن الحكومة قد أطلقت مبادرة للنهوض بالزراعة في العراق في تموز ٢٠٠٧، حددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية، لكن المتابعين والخبراء يرون أن الطرق القديمة في الزراعة وأساليب الري العشوائي والهدر في المياه وقلة الاستثمار إضافة إلى ارتفاع الملوحة والتصحر، فضلا عن أعمال العنف في بعض المناطق الساخنة تعد عوامل معرقلة للنهوض بواقع الزراعة، ما يدفع العراق إلى الاعتماد على الاستيراد لسد حاجته من المحاصيل الزراعية

وقد عملت المبادرة خلال الأربع سنوات الماضية على تسهيل عمليات الإقراض ، حيث تم إقراض ٦٣ ألف مستفيد من الفلاحين والمنتجين بمبالغ تجاوزت الترليون و أصبحت لدينا نسبة استرداد عالية جدا من الفلاحين تجاوزت ٧٠-٨٠ ٪ من هذه المبالغ .

وهدفت المبادرة الزراعية إلى النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعتبر الرافد الاقتصادي الثاني بعد النفط ، وهو يشكل ما نسبته أكثر من ٦٠ ٪ من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، إذ أن الهدف من الزراعة أولاً بركة كما صرح رئيس الوزراء .ثانيا: توفير مردود اقتصادي جيد. ثالثا :تشغيل الأيدي العاملة في العراق .رابعا :تحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الزراعي وما يتعلق به من أمن للبلد .

بابل توقّع مذكرة تفاهم مع شركة أمريكية - كندية

□ الحلة /المدى

أعلن رئيس هيئة استثمار بابل علاء إبراهيم حربة، عن توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الحكومة المحلية في بابل وشركة (تونشن انترنشنال) الأمريكية – الكندية في مجال النفط والغاز.وقال حربة بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء) وقعت الحكومة المحلية في محافظة بابل مذكرة تفاهم مع شركة (تونشن انترنشنال) في مجال النفط والغاز، وذلك خلال الاجتماع الذي جمع حكومة بابل وهيئة استثمارها بوفد الشركة، مبيناً، أن تلك الشركة مقرها في أميركا ولها أعمال في عدة دول بالعالم.

وأوضح: أن الشركة أبدت رغبتها في العمل بمجال استخراج وصناعة النفط في المحافظة وموضوع توقيع المذكرة يمثل خطوة في مجال طويل ستعقبها خطوات بما يحول هذه المذكرة إلى مشاريع على ارض الواقع، مشيراً إلى أن الهيئة ترحب بالمستثمرين والشركات الاستثمارية من جميع بقاع العالم في مختلف المجالات.

وأضاف: أن الشركة أبدت رغبتها في الدخول للاستثمار في العراق بشكل عام والمحافظة بصورة خاصة لفترة طويلة الأمد وزيارة المحافظة جاءت لما تتمتع بوجود اعرق الحضارات في العالم وهي بابل، مشيرا إلى أن الشركة لها مشاريع عديدة في دول العالم في مجال النفط والغاز مبديا ارتياحه باستقبال المسؤولين في المحافظة للوفد.ودعا المستثمرين والشركات الاستثمارية العالمية للاستثمار في محافظة بابل كونها تتمتع بعدة مقومات تميزها عن المحافظات الأخرى ،من بينها امتلاكها حضارة بابل وموقعها وسط العراق إضافة إلى مميزات أخرى.

الحكومة تمنح توتال فرصة لتصفية عقودها في كردستان

□ بغداد /المدى

أعلن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني عن منح الحكومة فرصة لشركة توتال الفرنسية لتصفية عقودها في إقليم كردستان، فيما هددت بإنهاء عقدها في حقل الحلفاية عند عدم التزامها. وقال مدير مكتب الشهرستاني فيصل عبد الله لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة النفط أبلغت شركة توتال الفرنسية منحها فرصة لتصفية عقودها في إقليم كردستان"، مبينا أن الوزارة "أبلغت الشركة رسمياً بأنها خالفت القوانين العراقية والعقد المبرم معها في حقل الحلفاية النفطي في محافظة ميسان".

وأضاف عبد الله أن "الوزارة طالبت الشركة بوجوب إنهاء عقدها مع الإقليم من خلال بيع حصتها لشركات أخرى أو إنهاء عقدها نهائياً مع الإقليم لكي تضمن استمرارها في عقدها المبرم مع الوزارة في حقل الحلفاية"، معتبراً أن "عدم التزام الشركة سوف سيؤدي لإنهاء عقدها نهائياً في حقل الحلفاية". وكانت الحكومة قد حذرت في حزيران ٢٠١٢ الشركات الفرنسية من توقيع عقود نفطية مع إقليم كردستان وأي سلطات محلية أو إقليمية أخرى، مؤكدة أن ذلك سيؤدي إلى إلغاء عقود هذه الشركات مع الحكومة العراقية. وأعلنت شركة توتال في (٧ آب الحالي)، أنها وقعت اتفاقا لشراء حصة في منطقتين نفطيتين في إقليم كردستان، وهي خطوة حذرت الحكومة المركزية في السابق من أنها ستكون مخالفة للقانون.

وفازت شركات CNBC الصينية وشركة بتروناس الماليزية وشركة توتال الفرنسية بتطوير حقل الحلفاية النفطي ضمن جولة التراخيص الثانية، التي قدمت عطاءً بدولار واحد و ٤٠ سنتاً على كل برميل نفط وبإنتاج ٥٣٥ ألف برميل يومياً.

يذكر أن نزاعاً يدور منذ فترة طويلة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بشأن حقول النفط في الشمال، حيث تعتبر بغداد العقود الموقعة بين حكومة الإقليم وشركات النفط العالمية غير قانونية.

العمل النيابية تؤكد أنه لاحلّ لأزمة البطالة

□ بغداد /المدى

شددت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب على ضرورة تفعيل القطاع الخاص، مشيرة إلى انه سيساهم في حل أزمة البطالة المتفاقمة في البلاد.

وقال رئيس اللجنة يونادم كنا في تصريحات صحفية إن "البلاد تمتلك قدرات مالية هائلة ولكنها معطلة بسبب الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسساتها والدمار المتمثل بالحروب والصراعات التي تعرضت لها البلاد إبان حكم النظام المباد وما بعده"، مضيفا أن "البلاد ما تزال حتى الآن غير مستقرة".

وبين أن "البلاد تشهد منذ سنوات أزمة بطالة وبدأت تتفاقم اليوم في ظل غياب التحركات الحكومية في إيجاد الحلول لها"، مبينا "لجنتنا البرلمانية تتحرك من خلال تشريع قوانين تساهم في إيجاد حلول لأزمة البطالة وكان أبرزها هو تفعيل القطاع الخاص، وخاطبنا الجهات الحكومية أكثر من مرة بتسهيل عمل دخول الشركات الاستثمارية، لأن الاستثمار الحل الوحيد لإنهاء أزمة البطالة".

وتشهد البلاد منذ سنوات طويلة أزمة حادة بالبطالة، وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في عام ٢٠١٢ عن ارتفاع نسبة البطالة في العراق إلى مستويات غير مسبوقة،موضحة أن الدرجات الوظيفية التي سيتم إطلاقها من قبل الحكومة العراقية ضمن موازنة عام ٢٠١١ غير كافية للقضاء عليها.

وأكدت جهات مختصة أن تخفيض نسب البطالة والقضاء عليها تماما يأتي من خلال تفعيل الاقتصاد العراقي لقطاعاته المختلفة كالقطاعين الزراعي والصناعي فضلا عن دخول استثمارات حقيقية للقطاع الخاص والأجنبي وتحسين ظروف العمل في القطاع العام.

تحذيرات من استغلال إيران الأراضي العراقية لتصدير نفطها

□ بغداد / المدى

حذر برلمانيون من استغلال إيران الأراضي العراقية منفذاً لتصدير غازها الطبيعي ونفطها الخام في حال فرض العقوبات الاقتصادية المفروضة ،مؤكدين أن ذلك سيضر العراق كونه يعتبر إخلالاً وعدم الالتزام بالقرارات الدولية.

وقال عضو لجنة الطاقة والنفط البرلمانية مطشر السامرائي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) إن أي بلد يحاصر اقتصادياً يلجأ إلى البلدان المجاورة إليه لغرض مساعدة اقتصاده، لكن بما أن إيران فرضت عليها عقوبات من قبل الأمم المتحدة وألزمت جميع الدول الالتزام بها سواء المفروضة عليها والقريبة منها فيجب عدم إعطاء الفرصة للجارة إيران باستغلال الأراضي العراقية سوقاً لتصريف بضاعتها أو منفذاً لتصدير بترولها.

وأشار إلى أن العلاقة العراقية الإيرانية جيدة على كافة المستويات ما سيدفع الجانب الإيراني للخروج من العقوبات الدولية عن طريق العراق، محذراً الحكومة العراقية بالسماح لذلك كونها ستضر البلد وستفرض عليه عقوبات دولية أيضا.

وأفادت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب نورة البجاري :هناك تصريحات متناقضة ما بين الحكومتين العراقية والإيرانية حول تصدير الغاز الطبيعي، حيث أن وزارة النفط العراقية أعلنت أن إنتاج الغاز سيسد الحاجة المحلية بشكل كامل نهاية عام (٢٠١٣)، بينما هناك تصريحات لمسؤولين إيرانيين أكدوا أنهم اتفقوا مع الحكومة العراقية على مد أنبوب غازي لتزويد العراق بالغاز الطبيعي، وهذا يدل على أن الحكومة العراقية ستساعد إيران اقتصادياً من خلال فتح منافذ تصديرية لها.

ويذكر أن هناك اتفاقية ثلاثية وقعت في العام السابق بين دول إيران والعراق وسوريا لمد أنبوب لتصدير الغاز الإيراني عبر الأراضي العراقية وصولاً إلى موانئ سوريا.

وأضافت البجاري :على الحكومة أن تكون حذرة مما تقوم به إيران لأنها ستستغل الأراضي العراقية في تصدير نفطها وغازها وبالتالي ستؤثر سلباً على العراق من خلال فرض عقوبات دولية عليه بسبب مساعدته لإيران.

وكان العراق وإيران قد وقعا خلال العام الماضي اتفاقا بإرسال ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز من محافظة إيلام غرب إيران لمحطات توليد الكهرباء في بغداد.

ويذكر أن إيران تحتل المرتبة الثانية عالميا في احتياطياتها من الغاز الطبيعي بعد روسيا حيث تحاول بذل جهودها لزيادة إنتاج الغاز عن طريق الاستثمارات الأجنبية والمحلية وخصوصا في حقل جنوب فارس.

وتنتج إيران حاليا ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز يوميا منها ٣٧ مليون متر مكعب يجري تصديرها.

وتقول إيران انه باستكمال المراحل الأربع والعشرين لحقل بارس الجنوبي للغاز فان الإنتاج سيصل إلى ١,٢ مليار متر مكعب منها ٢٥٠ مليون متر مكعب سيجري تصديرها.

من جهته نبه النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية/ محسن السعدون، من احتمال اتخاذ إيران الأراضي العراقية منفذاً لتصدير نفطها أو سوقاً لتصريف بضاعتها عند تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، لأنها تعد مخالفة قانونية دولية تسبب ضرراً للعراق.وقال السعدون إن العقوبات الاقتصادية تعد قرارات دولية تصدر من قبل الأمم المتحدة وملزمة لجميع الدول، ولا يستطيع أحد مخالفة هذه القرارات لأن نتائجها لا تحمد عقباها.

وأشار إلى: أن العراق يعد إحدى الدول المنضمة إلى الاتحاد الدولي وعليه الالتزام بجميع القرارات الصادرة ولا يستطيع أن يخالفها، فمساعدة إيران اقتصادياً كفتح منافذ لتصدير نفطها أو افتتاح معامل لها في العراق لتصريف منتجاتها تعد مخالفة قانونية لا يرضى عليها المجتمع الدولي وستسبب ضرراً كبيراً للعراق واقتصاده.

ويعتزم مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران بسبب برنامجها النووي، حيث يرى المراقبون بان هذه العقوبات ستكون شديدة على إيران لأنها تمس اقتصادها بشكل مباشر من خلال منع تصدير النفط وإلزام الدول بعدم التعامل مع إيران اقتصادياً سواء من ناحية التبادلات التجارية أو شراء نفطها.

بينما رأى مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب احمد المساري: أن إيران مستغلة الأراضي العراقية منذ عام (٢٠٠٣) والى الآن من خلال تصريف بضاعتها الرديئة وغازها ونفطها ، مسيطرة على السوق المحلية ما أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي وسعر صرف الدينار، مؤكداً في حال تشديد العقوبات الاقتصادية بشكل أكثر على إيران ستزيد من نفوذها في العراق ما يؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد الوطني.

وأضاف :هناك تعاون واضح من قبل الحكومة العراقية مع الجانب الإيراني من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لإيران وكل ما تحتاجه من اجل الخروج من الأزمة السياسية والعقوبات التي تشهدها إيران نتيجة برنامجها النووي، كون هناك ارتباطات وثيقة ما بين الحكومة العراقية والإيرانية سواء كانت تاريخية أو اجتماعية أو مذهبية مما تدفع العراق لتقديم كافة التسهيلات والسبل لإيران في كافة المجالات.

وذكر: أن مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات اقتصادية على إيران تفيد بمنع تعامل الدول تجارياً مع إيران وفي حال عدم التزام أي من الدول ستعاقب هي الأخرى دولياً، داعياً الحكومة الاتحادية الابتعاد عن إيران لتجنيب البلد أضرارا اقتصادية محتملة.

كتلة مواطن: دولة القانون يحاول إخضاع البنك المركزي للحكومة

□ بغداد /ابراهيم ابراهيم

اتهم النائب عن كتلة المواطن النيابية، عزيز العكيلي، الحكومة بمحاولة السيطرة على الهيئات المستقلة وتحديدا البنك المركزي العراقي.

واشار العكيلي في تصريح لـ"المدى برس"، ان "الهجمة الأخيرة التي شنت من قبل بعض نواب دولة القانون هي عملية واضحة لـ"تركيع" البنك المركزي واخضاعه للحكومة من خلال توجيه اتهامات كاذبة بوجود عمليات كبرى لغسيل الأموال تتم في مزاد البنك".

واوضح النائب ان "ما صرح به عضو ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري هو عار عن الصحة تماما حيث لا وجود لعمليات احتيال وغسيل اموال اطلاقا، انما تلك التهم تحمل الصفة السياسية والتي يراد منها استهداف شخص رئيس البنك سنان الشبيبي وهو شخص كفوء ومهني ومستقل".

واضاف ان "لجنة النزاهة البرلمانية تتابع بشكل يومي ودقيق عمل مزاد البنك المركزي ولم يتبين لها اي شبهة بوجود عمليات غسل الأموال".

وكان عضو دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي، هيثم الجبوري، نفى في تصريحات للصحافة أن تكون تصريحاته "قد تضمنت اتهاما للبنك المركزي العراقي بتهريب أموال خارج البلاد"، مشيرا الى انه "لدينا معلومات وأدلة تؤكد وجود شخصيات مسؤولة في البنك المركزي تستغل مزاد بيع الدولار بشكل يومي، من خلال التعامل مع بعض المصارف والشركات المحددة دون غيرها".

وأضاف أن "البنك يبيع في مزاده نحو ٢٨٠ مليون دولار يوميا إلى ١٤ شركة تتضمن بعض المصارف المعروفة".

المدى برس

برلماني : الضغوطات على الحدود أدت إلى ارتفاع أسعار الخضراوات

□ بغداد /المدى

أكد عضو لجنة الزراعة النيابية هادي الياسري أن ارتفاع أسعار الخضراوات في السوق العراقي جاء بسبب الضغوطات التي تمارس على المنافذ الحدودية. وقال الياسري لوكالة :(الفرات نيوز) إن "وزارة الزراعة اتخذت إجراءات في الآونة الأخيرة لتشجيع المنتج الوطني ووضعت بعض القيود على الخضراوات والفاكهة المستوردة من خارج العراق تشجيعا للمنتج الوطني المحلي بالإضافة إلى أن هناك مطالبات لبعض المحافظات ومنها البصرة التي كانت لها تظاهرات تناشد الحكومة ووزارة الزراعة بوقف الاستيراد لدعم المنتج المحلي في العراق". وأضاف نحن نشجع المنتج المحلي لكن يجب دراسة وضع السوق بشكل دقيق حتى يمكن تحجيم ومنع الاستيراد من خارج العراق". وتابع الياسري إن "سبب ارتفاع أسعار الخضراوات في السوق العراقي جاء بسبب الضغوطات التي تمارس على المنافذ الحدودية"،منوها إلى أن "وضع القيود على الخضراوات المستوردة جاء تشجيعا للمنتج الوطني". وتشهد أسواق العراق المحلية في شهر رمضان المبارك في كل سنة ارتفاعا ملحوظا في أسعار الخضراوات حيث وصل سعر مادة البصل خلال الأسبوع الماضي إلى ٢٥٠٠ دينار عراقي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البطاطا وبقية الخضراوات إلى ثلاثة أضعاف سعرها خلال الأشهر الماضية.

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

حـلـقـة الـفـقـر

في الثاني عشر من شهر آب عام ٢٠٠٩ أعلنت الحكومة الاتحادية انطلاق إستراتجية مكافحة الفقر، وبهذه المناسبة كشف السيد وزير التخطيط عن غياب الإرادة لإنجاح إستراتجية القضاء على الفقر .

وانعكست هذه الإرادة مثلاً عندما قدم مجلس الوزراء تخصيصات لذلك البرنامج بطلب تخصيص (٦٠٠ مليار دينار) خفضها البرلمان ممثل المسحوقين) إلى (٤٧٦ مليار) والمبلغ زهيد أساسا . ويعجز عن تغطية فقرات برنامج المكافحة بفقراته (الرعاية الاجتماعية ، بناء المدارس والمركز الصحية والمستشفيات وتنفيذ خطط محو الأمية وتمويل صندوق القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) .

عملياً وحسب آخر الإحصائيات أن الفقر مازال يراوح في ٢٣٪ تحت هذا الخط الذي يضم الفقراء النوعيين منهم أغلبهم من المهجرين وضحايا الإرهاب وأيتام وأرامل وتركة الحصار السابق وويلات حرب الثمانينات أي أنهم ليسوا مجرد فقراء بناء على عوامل الصراع التقليدي بين الأغنياء والفقراء إنه صراع الحكومات مع الفقراء بحيث هذه الحلقة المفرغة أصبحت ناعوراً أي أنهم يغرفون الأماني والآمال ويدلون بها في ساقية الساسة ،أي أن فقراءنا أغلبهم من نتائج السياسات الرعناء والفساد .

كما أن هذا الفقر وحلقته المفرغة التي أصبحت كرة ثلج وقنبلة موقوتة يتم أمامها ولمواجهتها الصرف المشبوه على الأجهزة الأمنية التي أصبحت مشاريع استثمارية قائمة بذاتها لها عرّابوها ومكاتبها ولوبياتها في السلطات الثلاث .

فعندما يخفض مجلس النواب التخصيص لصالح من يذهب المستقطع ؟

نستطيع أن نقول بما أنه قرار بالأغلبية وتوافقي لاشك أنه ذهب إلى بناية البرلمان الجديدة أو للأراضي المعدة لهم أو للأسلحة الشخصية ،وبهذا لهم الحق لأن كرة الثلج عندما تنفجر هم من الأمان.إذ لديهم تقاعد يصل إلى أي نقطة في الكرة الأرضية وأصبح مضموناً لأن الخدمة تجاوزت الستة أشهر حسب القانون الذي أصدروه كما أنهم وفي ضوء قانون الانتخابات ليس فيهم عن تجاوز العتبة الانتخابية سوى (١٧ نائبا) أي أن الفقراء ليسوا ذوي فضل عليهم يذكرونهم به . وبهذه السياسة البتراء ليس أمامهم ومن ورائهم سوى التركيز على الحل الأمني من المصفحة إلى الحماية وصولاً بجحافل الحمايات منهم أضمن من الفقراء والعراق ، لأنهم في الدورة الانتخابية القادمة أيضاً سيزداد عددهم مع النمو السكاني ويأكلون بجرف تخصصيات الفقراء الذين أيضاً أصبحت لهم قناعة أن الوطن مجرد بقعة أرض جرداء ما عليهم إلا القيام بالغزو والسطو لملء بطون الخواء ،وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين ثراء يتزايد وفقر يتفاقم وليس لدينا سوى أموال نفط نطفئ بها الحرائق هنا وهناك ،وهذا ما آلت إليه البرامج الانتخابية الرنانة فقط التي تحولت إلى آليات للفساد والغنائم .

وأخيراً كم عدد البرلمانين الذي قدموا كشف ذممهم ؟وهذا المعيار قد يكون الأخير كمؤشر على الجدية والإخلاص لفقراء العراق ،علما أن إجمالي الذين تقدموا بكشوفاتهم حتى نهاية تموز لا يتجاوز ١٤٪ فأين الباقون ؟